



ملحق خاص مواطنون عدد 116 - الإربعاء 29 جويلية 2009

التكثيف الديمقراطي من أجل العدل والحرية

المؤتمر الأول تونس 29 / 30 ماي 2009

**اللائحة السياسية العامة
لائحة التربية والشباب والثقافة
اللائحة الاقتصادية والاجتماعية**



من أجل مجتمع المواطنة

اللائحة السياسية العامة^١

دواليب الحياة العامة، وتزايد تغييب مكونات المجتمع المدني ومحاصرتها وتهميشها وإقصائها، وتقلصت فضاءات الحوار، وأقصيت الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات الوطنية غير الموالية من وسائل الإعلام الوطنية المسموعة والمرئية، واشتد الطوق على كل إعلام مستقل حرّ ونزيه، فحينما برفض الترخيص، وحينما آخر بإثارة القضايا العدلية المفتعلة، وطورا بتسليط الضغوط على مستوى التوزيع، وطورا آخر بتسليط شتى أنواع الهرسلة والمضايقات وحتى التعنيف على الصحافيين الأحرار أثناء أدائهم لعملهم؛ وفي كل الأحوال، تبقى صحافة الأحزاب غير الموالية محرومة من الدعم والإشهار العموميين.

وفي الوقت الذي تعمل فيه الأحزاب الديمقراطية والمنظمات والجمعيات الحقوقية والإنسانية المستقلة من أجل فك الحصار عليها وتوسيع فضاء الحريات وحقوق المواطن في التعبير والتنظم ووضع حد لشتى أنواع الهيمنة والتعسف، تذهب بعض القيادات الحزبية والمهنية في الاتجاه المعاكس حيث تساهم في مزيد تدهور الأوضاع السياسية وانحسار فضاء الحريات ومزيد انغلاق السلطة على المطالب الديمقراطية الأساسية، فقد جعلت هذه الأطراف من الانتهازية والتنظير لها خطأ سياسياً تبرر به تخليها عن أدوارها الطبيعية، فتارة تتستر بشعار "المساندة النقدية" التي سرعان ما يذوب فيها النقد وتطغى المساندة، وطورا بشعار "الديمقراطية الوفاقية" التي لم توفّق إلا في خدمة الطرف الماسك بالسلطة، في حين تهمشت المبادئ الديمقراطية الحقيقية، وحينما تحت غطاء "الواقعية السياسية" واعتبارا لاختلال موازين القوى "و حينما آخر بحجة أولوية "التصدي للخطر الأصولي وإفشال مخططاته". إن الخدمات "الجليلة" التي قدمتها هذه الأطراف إلى السلطة عندما تخلت عن وظيفتها الأساسية كسلطة مضادة وسكنت عن التشهير بالانتهاك المتواصل للحريات لم تؤد إلا إلى "نجاح" النظام في مسعاه من أجل إرساء تعددية شكلية باهتة في البلاد، تضيف عليه شرعية منشودة ولا تغير في جوهر المسألة الديمقراطية شيئا، ولقد جاءت المحطات الانتخابية المتعاقبة لترسي هذا الديكور التعدي الذي أرادته السلطة والذي يلمع صورتها وخاصة في الخارج، ولا يكلفها ثمنا باهظا...

II من أجل مجتمع المواطنة:

إن التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات الذي أسسته قوى من حسابات سياسية مختلفة تنتمي في الأصل إلى اليسار الإصلاحي واليسار الراديكالي والحركة النقابية والحركة الحقوقية ليؤمن إيمانا عميقا بأن التنوع ثراء للمجتمع وللتنظيمات وبأن الحق في الاختلاف هو سمة المجتمعات المتطورة، وهو مقتنع بأن تونس، بفضل ما يتصف به شعبها من تجانس اجتماعي وثقافي وعرقي، وما وصله من تطور ووعي ونضج، يتمتع بمقومات أساسية تمكنه من جعل الحوار الديمقراطي أسلوبا للحكم في الاختلافات وأساسا قويا لبناء مجتمع المواطنة وترسيخه.

وإن التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات قد اختار يوم 9 أفريل 1994 تاريخا للإعلان عن تأسيسه وفاء لنضحيات أبناء تونس الأحرار ورمزا للنضال من أجل إرساء مؤسسات جمهورية عتيده وفي مقدمتها برلمان يعكس بحق إرادة الشعب، وإيمانا منه بأن أي تنمية اقتصادية واجتماعية لا يمكن أن تصير مستديمة في ظل نظام سياسي يعامل المواطن معاملة القاصر، ويجعل من نفسه وصيا على الشعب ويدعي امتلاك الحقيقة المطلقة، متعاليا عن أي شكل من أشكال النقد.

إن المدخل الرئيسي لإرساء الديمقراطية الحقيقية وبناء مجتمع المواطنة هو احترام الحريات الأساسية وتركيز الآليات التي تسمح بإقامة الحوار الوطني في صلب المجتمع وتضمن دوامه وتتيح ظروف إثرائه. وإن هذه الآليات لا تنخرس في صلب المجتمع إلا بقيام مؤسسات جمهورية حقيقية وفاعلة وبياتاحة الظروف الضرورية لإضلاع المعارضة الوطنية ومكونات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بالدور المنوط بكل طرف منها في ظل مجتمع المواطنة المنشود.

1 من أجل نظام جمهوري ديمقراطي:

بعد مرور اثنتين وخمسين سنة على إعلان الجمهورية سنة 1957 يكاد ذلك الحدث يُختصر على أرض الواقع والممارسة اليومية في مجرد القضاء على الحكم الملكي، ذلك أن النظام الذي قام منذ إعلان الاستقلال وكرسه دستور 1959 قد حرم الشعب من مقومات النظام الجمهوري المتمثلة أساسا في التداول السلمي الديمقراطي على الحكم والفصل بين السلطات وصون الحريات واحترام إرادة الشعب. لقد تمّ نسف الضوابط الدستورية المحددة لعدد الولايات الرئاسية، بتحويل الدستور مرّة

ينعقد هذا المؤتمر الأول لحزبنا، حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات تحت شعار "من أجل مجتمع المواطنة" ولقد أردنا بذلك أن يكون هذا الشعار عنوانا على المسيرة النضالية لحزبنا وتحديه لشتى الصعوبات التي ما فتئت تواجهه منذ الإعلان عن تأسيسه في 9 أفريل 1994، وعنوانا على الدور الذي رسمه لنفسه في أن يكون مسهّما فاعلا في بناء تونس الحريات والديمقراطية والحدّات، والتي يعيش فوق أديمها مواطنون لا رعايا، يعملون بصفتهم تلك، في نخوة واعتزاز، على أطراد تقدّمها وضمان مناعتها واستقرارها، بما يوكرونه لها من حيوية سياسية وعدالة اجتماعية وطمانينة في القلوب ومساواة بين رجالها ونسائها وطموح يحدو الجميع نحو الأفضل.

وإن هذا الشعار ليكتسي أهمية مخصصة في هذه السنة حيث ستعرف البلاد في موفاتها انتخابات رئاسية وتشريعية من المطلوب ألا تكون مثل سابقتها، لا لون لها ولا طعم وأن تخرج عن إطار مجرد الموعد الانتخابي الشكلي، وأن تهيئ الأشهر القليلة الفاصلة عن إجرائها إلى أن تمثل هذه الانتخابات منعرجا يمكن أن يحيي جذوة الأمل ويخرج المجتمع التونسي من أجواء الإحباط السياسي الخانق الذي يستبد به منذ عقود طويلة.

ولئن كان هذا الأمل الذي يحدونا نسبيا جدا نظرا لما نلاحظ من تكس في العقليات يبدو واضحا في ممارسات السلطة والحزب الحاكم على أرض الواقع، فإن هذا لا يمنعنا من التأكيد على أن انتخابات 2009 ستمثل امتحانا حقيقيا وحاسما لإرادة السلطة في تحقيق الديمقراطية، بعد كل المناسبات الانتخابية المهذورة التي عرفتها بلادنا منذ الإعلان عن الجمهورية سنة 1957 إلى الآن، والتي فقدت معها العملية الانتخابية عندنا كل مصداقية.

I المشهد السياسي بين عهدين: الحزب المهيم والتعددية الصورية

لقد استطاعت تونس بفضل ما تزخر به من طاقات وبفضل ما تتمتع به شخصية شعبنا من تأصل في حضارته العربية والإسلامية وقدرة التفتح على حضارات الشعوب الأخرى أن تنحت لنفسها عبر العصور موقعا متميزا في تاريخ البشرية، لم يزد الفكر الإصلاحي التنويري الذي صدع به رجالاتها في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين إلا تجذرا ووعيا بمتطلبات التقدم والحدّات. ولم تزد تضحيات الحركة الوطنية بمختلف حساسياتها، إلا شحذا للعزائم في سبيل التحرر وبناء الدولة وإرساء المجتمع العادل وتحقيق الكرامة للجميع.

ولئن حقق شعبنا مكاسب هامة، خاصة في مجالات التعليم والصحة وتحرير المرأة وتحسن مستوى العيش عامة، فإنه لمن المفارقات الغريبة في التاريخ السياسي الحديث أن نلاحظ أن السلطة قد اتخذت منذ الاستقلال من وصاية الدولة على الشعب أسلوبا للحكم ومن حزب مهيم؟ تتعاقب تسمياته ويبقى جوهره واحدا؟ وسيلة لفرض تلك الوصاية. وهكذا نسجت ثنائية الحزب والدولة: الدولة في خدمة الحزب والحزب في خدمة قياداته. وحتى تستمر الوصاية كانت السلطة وما فتئت تعمل على احتواء المنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية لتوظيفها في خدمتها، وعلى تهيمش أو إسكات كل صوت مخالف، فحينما تحت شعار الحفاظ على "الوحدة الوطنية الصماء" و"تعبئة الجهود من أجل بناء الدولة" وحينما تحت شعار "مواجهة الإرهاب والتطرف الديني، وتارة بالإقدام على تزييف إرادة الشعب في الانتخابات، وطورا بتنظيم المحاكمات السياسية وممارسة شتى أساليب القمع.

ولقد كان من المأمول، بل ومن المفروض، وقد صارت تونس تزخر بالكفاءات رجالا ونساء وفي كل المجالات، بعد ثلاثة عقود من الاستقلال، وخاصة بفضل انتشار التعليم وجودته في تلك المرحلة، وبفضل ما اكتسبه التونسيون من وعي ونضج، أن تدخل تونس عن جدارة في مرحلة جديدة بعد التغيير الذي وقع في أعلى هرم السلطة يوم 7 نوفمبر 1987، خاصة وأن البيان الذي أعلن عن هذا التغيير قد جاء مجمعا لمطالب الحركة الديمقراطية، واعداء إنجازها، ومن أجل ذلك ساندته وأزرتة إلى أن جاءت انتخابات سنة 1989 الرئاسية والتشريعية والتي كانت مخيبة لكل الآمال في ظروفها ومجرياتهما ونتائجها، فتمثلت النكسة الأولى للديمقراطية ولروح التغيير في تونس.

ولئن ظل الخطاب الرسمي مركزا بصفة خاصة على أنه لا رجعة في تأسيس دولة القانون والمؤسسات وتثبيت دعائمها وعلى احترام مبادئ حقوق الإنسان وتكريس قيم الحرية والمساواة والعدالة، وعلى أن خيار التعددية لا رجعة فيه وعلى أن لا مجال للظلم والتجاوزات ولا مجال لاستغلال النفوذ، وعلى أن الأحزاب السياسية في الحكم وفي المعارضة هي أطراف المعادلة الديمقراطية والتنافس النزيه... فإن الممارسات الفعلية على أرض الواقع لا تذهب بتاتا في نفس الاتجاه حيث تفاقمت هيمنة الحزب الحاكم على كل

بدونها في أي بلاد. على هذه الأساس فإن توحيد العمل من أجل الحريات الأساسية من جهة والتحاور داخل هذا الإطار، من جهة أخرى، حول القضايا الأساسية التي يقتضيها الانتقال إلى الديمقراطية في بلادنا يمثلان مكسبا لكل الأطراف المشاركة، إلا أنه ينبغي أن يكون من الواضح أن ذلك لا يعني البتة تحالفا سياسيا أو إقامة جبهة سياسية أو قيام قيادة سياسية معارضة جديدة بالبلاد، كما قد يتبادر إلى الأذهان أو يشيع ذلك أناس من داخل حركة 18 أكتوبر أو من خارجها: إن التحالف السياسي لا يقوم على فراغ ولا يفتح على المجهول، بل يقوم على رؤية متكاملة لنمط المجتمع الذي نريد بناءه والعيش فيه، رؤية واضحة ودقيقة لمختلف العناصر المكونة لنمط المجتمع، منها ما هو سياسي وما هو اقتصادي وما هو اجتماعي وما هو ثقافي وما هو تربوي...، وإذا كان المدخل لهذه الصورة، صورة نمط المجتمع، هو حتما توفير الحريات الأساسية في المجتمع والنضال في سبيل إرسائها لأنها مرتكزات النظام الديمقراطي، فإن مخارج هذه الصورة؟ وفي كل أوجه حياة المجتمع وتنظيمها؟ لا يمكن أن تكون معادية للديمقراطية أو متناقضة معها.

إن المهم اليوم هو تدعيم وحدة صف المعارضة الديمقراطية ودفع فكر العمل المشترك وتهيئة المناخ الملائم من الثقة المتبادلة لحمايته. وإننا في التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات لواعون عميق الوعي بدقّة المرحلة وجسامة الرهانات؛ ولذلك فإننا ندعو كل إخواننا وأخواتنا في صلب الحركة الديمقراطية، وخاصة أحزاب المعارضة الديمقراطية المعنية بالانتخابات المقبلة، إلى بعث ائتلاف من أجل انتخابات ديمقراطية، حتى نعمل جميعا و معا من أجل تعميق التشاور وتنسيق الجهود بما يتجاوز نواتنا وأشخاصنا المتواضعة ويركّز على القواسم المشتركة في نضالاتنا وتوجهاتنا وبرامجنا ويضع قضايا الحريات والديمقراطية وتقدم بلادنا ومناعتها فوق كل اعتبار.

وإعلاء لحقّ المواطن التونسي في التمتع بحياة سياسية سليمة تستجيب لتطلعاته في تجسيم الديمقراطية بكل حرية وتعبر فعلا عن سيادة الشعب دون أي شكل من أشكال الوصاية عليه، وتمسكا بحق كل حزب معارض في اختيار مرشحه للانتخابات الرئاسية، ورفضاً لكل أساليب الإقصاء بتمرير قوانين دستورية استثنائية متعلقة بالرئاسية في كل مرة... كنعنا أعلننا عن قرار التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة، رغم كل العراقيل والصعوبات الجمة والمتنوعة التي ما فتئت السلطة تقيمها في وجه جزيبنا من يوم تأسيسه، وفي وجه المعارضة الديمقراطية بصفة عامة.

وإن المؤتمر الأول للتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات ليعتدّ اليوم كل الاعتزاز أن يعلن عن قراره ترشيح الأخ مصطفى بن جعفر الأمين العام للحزب للانتخابات الرئاسية القادمة، اعتبارا للحس الوطني العميق الذي يحده منذ شبابه، واعتبارا لإسهاماته في تأسيس الحركة الديمقراطية والتقدمية والحقوقية في بلادنا ونضالاته في صلب مختلف تنظيماتها وأطرها السياسية والنقابية والحقوقية والاجتماعية منذ ما يزيد عن ثلاثين سنة. واعتبارا لدوره الحاسم في تأسيس حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات.

وإن المؤتمر الأول، إذ يعبر عن التفاف الحزب حول شخص الأخ مصطفى بن جعفر الأمين العام، ليعبر عن العزم الراسخ لمناضلين على إبلاغ صوت التكتل إلى جماهير شعبنا والدفاع عن اختيارات الحزب وتوجهاته على شتى المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بما يحول هذه المناسبة الانتخابية إلى حوار وطني شامل وعميق حول حاضر تونس ومستقبلها. وفي نفس الوقت، يندرج ترشيح الأخ مصطفى بن جعفر للانتخابات الرئاسية القادمة في مساهمة التكتل في المعركة السياسية الجماعية التي تهدف إلى توفير ظروف الانتقال الديمقراطي في تكامل وتناسق مع المبادرات والنداءات العديدة التي صدرت عن أعداد غفيرة من التونسيين في الداخل وفي المهجر، وفي مقدمتها مبادرة "السيادة للشعب".

II توجهاتنا في المجالين العربي والدولي: من أجل عالم متوازن تسود الحرية والمساواة والعدالة:

إن التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات متعلق شديد التعلق بإرساء قيم الحوار بين الشعوب وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها وفي التنمية والتقدم وفي بيئة سليمة وحقوق العيش في سلام، في عالم خال من الأسلحة الفتاكة التي تهدد حاضر البشرية ومستقبلها؛ وفي المقابل فإن التكتل الديمقراطي يندب كل أشكال التطرف ومظاهرها العرقية والعنصرية والدينية، وكل أشكال الهيمنة والاستبداد والاستغلال والقمع. ويسعى التكتل الديمقراطي باطراد على إقامة علاقاته الخارجية على أسس احترام قيم الحرية والعدالة والمساواة وتوثيق التعاون والتأخي مع سائر القوى المؤمنة بهذه المبادئ النبيلة.

أولى سنة 1974 بإلغاء عدد الولايات ووضع تونس تحت نظام الرئاسة مدى الحياة، ومرة ثانية سنة 2002 بنظام شديد الشبه بالأول رغم الجهود المقطوعة التي عبر عنها بيان 7 نوفمبر 1987. إن النظام الرئاسوي الذي فرضه دستور 1959 على الشعب وما أدى إليه من تضخم سلطات رئيس الدولة قد قلص إلى أبعد الحدود دور السلطتين التشريعية والقضائية وصلاحياتهما وأخضعهما إلى سيطرة السلطة التنفيذية، وجعل في نفس الوقت رئيس الدولة غير مسؤول عن أفعاله أمام أي من الهيئات الدستورية أثناء ولايته وبعدها، مما جسد على مستوى الممارسة الحكم الفردي المطلق. وفي نفس التوجه، جاءت القوانين التي سنّها النظام لتحد من الحريات العامة وأخضعت سائر الحريات لوصاية وزير الداخلية. كما أخضعت له العملية الانتخابية في كل مراحلها، وهكذا كرّست السلطة التنفيذية احتكار الحياة السياسية والعامة، رغم كل الأصوات التي ارتفعت بالاحتجاج والمطالبة بالتعددية الفعلية والديمقراطية.

إن التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات يؤكد تمسكه مع سائر القوى الحية بالبلاد بالنظام الجمهوري وبإعادة الاعتبار لأسسه ومنطلقاته ورهاناته ورفض منظومة الاستفراد بالحكم، وهو مصمم على مواصلة العمل المشترك مع القوى الحية من أجل الانتقال بتونس إلى نظام جمهوري ديمقراطي يكفل الحريات وسيادة القانون ويضمن الفصل والتوازن بين السلطات والتداول الديمقراطي على الحكم. إن إعادة الاعتبار للدستور تتم حتما بإصلاحات دستورية شاملة، لا تتحقق إلا بأسس ومبادئ من أهمها:

- الكف نهائيا عن التلاعب بالدستور من خلال تنقيحات تتلاحق مع اقتراب المواعيد الانتخابية، تمس من الحرمة التي ينبغي أن يتميز بها الدستور ولا ترمي في الحقيقة إلا إلى ضمان استمرارية نفس الأشخاص في السلطة.

- تحديد ولاية رئيس الجمهورية بدورتين فقط والحد من سلطاته بما يحقق توازن الصلاحيات بينه وبين الحكومة، وإقرار مبدأ مساءلته أمام هيئة يضبطها القانون.

- الفصل بين الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية.

- تكريس الدور التشريعي لمجلس النواب بما يكفل التوازن بين السلطات وإقرار مسؤولية الحكومة أمام مجلس النواب.

- تكريس استقلال السلطة القضائية استقلالا تاما عن السلطة التنفيذية تحت إشراف مجلس أعلى للقضاء تكون أغلبية أعضائه منتخبة.

- إرساء محكمة دستورية تنظر في مدى ملائمة القوانين الذي تسن بالبلاد لأحكام الدستور، ويحق للتنظيمات وللمواطنين رفع التظلمات لديها.

- إطلاق سراح كافة المساجين السياسيين وسن قانون العفو التشريعي العام.

- وضع حد للمحاصرة المسلطة على الأحزاب والتنظيمات المستقلة وإقرار الدعم العمومي لسائر الأحزاب السياسية وللصحف التي تصدرها، دون قيد أو تمييز، والتنصيص على ذلك قانونا، وإقرار حق التنظيم لكل الراغبين في العمل المدني القانوني.

- رفع كل أشكال القيود والوصاية على الإعلام قانونا وممارسة وفتح فضاءات الإعلام الوطني أمام الأحزاب والتنظيمات المعترف بها لإبلاغ أصواتها إلى المواطنين بكل حرية.

- إقرار نظام انتخابي يقوم على التسجيل الآلي للناخبين ويضمن التعدد في المجالس النيابية بإقرار النسبية، ويوكل الإشراف على العملية الانتخابية إلى لجنة وطنية مستقلة تتمتع بالنفوذ والصلاحيات اللازمة، ويجرم التزيف في الانتخابات ويعاقب مرتكبيه.

1) من أجل معارضة قوية، موحدة وفعالة:

إن تحقيق هذه الإصلاحات الجوهرية من أجل إرساء مجتمع المواطنة لن يكون بدون تكثيف أساليب النضال من أجلها وتوحيد الجهود في سبيلها. لقد أصبح من الأكيد أن يجتمع كل المتشبثين بحق المواطنة حول رفض نشيط لكل أشكال الديكور الديمقراطي، انطلاقا من أن المساهمات السابقة قد عطلت تطور المجتمع وعجزت؛ رغم أهمية التنازلات التي قدمها المساهمون في هذه اللعبة المغشوشة - عن تغيير السلوك الاحتكاري للسلطة، بل إنها شجعتها على الغلو في احتلال كل الفضاءات، ودعمت خيارها الأمني وما انجر عنه من انتهاكات متنوعة لسائر الحريات.

وفي إطار توسيع دائرة النضال من أجل الحريات الأساسية في بلادنا، تشكلت هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات، وما من شك أنه من الضروري المحافظة على الدفع الذي حققته هذه الحركة ودعمه باستمرار حتى تتجسد المطالب التي ما فتئت سائر القوى الوطنية الديمقراطية بالبلاد تناضل من أجلها منذ سنوات عديدة، وهي حرية التنظيم الحزبي والجمعياتي وحرية التعبير والصحافة وإطلاق سراح المساجين السياسيين وسن قانون العفو التشريعي العام، فهي الأرضية الدنيا التي لا تقوم حياة سياسية وجمعياتية سليمة

الأمريكية بمقدرات السياسة الدولية. وقد ترافق هذا التحول ببروز أفكار اليمين الجديد المرتكزة على تغذية الصراعات والحروب، والسيطرة على مقدرات الشعوب بالاحتلال العسكري المباشر كما حدث في العراق وأفغانستان. وتعتبر العولمة بذراعها الاقتصادي الذي كرس مفهوم اقتصاد السوق الأداة التي تحاول بها القوة العالمية الجديدة إعادة صياغة العالم بما يخدم مصالحها، ومصالح فئات متنفذة في بلدان الأطراف المهيمنة عليها. وقد أدت هذه السياسات التي تستهدف القضاء على مكتسبات الشعوب إلى ظهور حركات اجتماعية عالمية للدفاع عن حق الشعوب في تنمية عادلة وفي حياة بيئية سليمة وفي حياة سياسية ديمقراطية. والتكتل، باعتباره تنظيماً وطنياً يدافع عن حق الفئات والطبقات الاجتماعية الكادحة في توزيع عادل للثروة وفي مقاومة البطالة والتهميش الاجتماعي، مطالب بالمساهمة في الجهود النظرية والنضالية من أجل إعلاء قيم العدالة والتصدي للرأس مالية المتوحشة.

ولئن جاء التغيير الذي حصل في الإدارة الأمريكية دافعا إلى شيء من الأمل والانفراج في العلاقات الدولية، وخاصة في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالعالمين العربي والإسلامي، فإنه لا بد من تواصل اليقظة والحذر، والعمل في نفس الآن على الدفع في اتجاه هذا الانفراج وبناء علاقات دولية جديدة تقطع مع سياسة العنف والحرب والتهديد وممارسة الغزو لبلدان الغير وإقامة المحتشدات وضرب الحريات بشكل لا مثيل له في العلاقات الدولية. وفي سبيل إشاعة قيم الحرية والمساواة والعدالة والحوار وتكريسها في العلاقات بين الشعوب والدول، ومن أجل أن تركز الشرعية الدولية على أسس هذه القيم والمبادئ الكونية النبيلة وأن تلتزم باحترامها، وخاصة في حل النزاعات والخلافات بين الدول، بعيدا عن سياسة المكيالين المضرة بهيبة المنظومة الأممية وسمعتها، يعمل التكتل الديمقراطي على إقامة علاقات مع عديد القوى والمنظمات والأحزاب في العالم وعلى توثيق الحوار والتعاون معها. إن من شأن أي حزب أن يربط علاقات بغيره من المنظمات داخل الوطن وخارجه، وبحكم علاقات تونس التقليدية مع بلدان الاتحاد الأوروبي، وبحكم عضوية حزبنا الكاملة في منظمة الاشتراكية الدولية، فمن الطبيعي جداً أن يساهم ممثلوه؟ وعلى رأسهم الأمين العام الأخ مصطفى بن جعفر؟ في الندوات السياسية داخل البلاد وخارجها، وأن تكون لنا اتصالات ومشاورات معها. لذلك فإن تهمة "الإستقواء بالخارج" التي توجه إلينا وإلى بعض أحزاب المعارضة الديمقراطية الأخرى، كلما كان لحزبنا نشاط واتصالات خارج البلاد، تهمة مرفوضة جملة وتفصيلا، سياسيا ومبدئيا وأخلاقيا. إن دعم علاقات التكتل بالمنظمات الخارجية، وفي مقدمتها الاشتراكية الدولية؟ التي تنتمي إليها عشرات الأحزاب في العالم، الغربية منها والعربية، ومن بينها التجمع الدستوري الديمقراطي، الحزب الحاكم، ينبغي أن يواكبه دعم العلاقات الإيجابية التي تقوم على الاحترام والتعاون فيما بين هذه الأطراف المختلفة، خدمة لقضايا السلم والحرية والمساواة والتضامن في العالم، لا أن تواكبه علاقات متوترة أو عدائية.

إنه لا غنى لنا ولا بديل في كل هذه الدوائر، الوطني منها؟ بكل مكوناته، في السلطة والمعارضة -والمغربي والعربي والإقليمي والدولي، عن قيم الحوار التي تستند إلى احترام الغير واحترام الحق في الاختلاف، والقدرة وحدها على بناء علاقات جديدة ثابتة ومثمرة لكل الأطراف وعلى كل هذه المستويات. إن مسؤولياتنا الأساسية تتمثل في الإقدام على إصلاح أنظمتنا وطنيا ومغاربيا وعربيا بما يضمن الحرية والمواطنة أي تشريك الشعوب في نحت مصيرها وانخراطها طوعا وبكلاقتناع وإيمان في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل. إن إشاعة روح المواطنة هي بناء الأمل وبناء المستقبل، والمواطنة هي السمة الأساسية للنظام الديمقراطي. ولقد أثبت التاريخ الحديث أن الديمقراطية ليست فقط حقاً نصر على اكتسابه ونناضل من أجله، بل هي بكل تأكيد الأداة الضرورية التي لا محيد عنها إذا أردنا تحقيق المشروع التنموي الشامل والعدل بأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتداخلة والمتكاملة فيها بينها، وإذا ما تعلقنا حقاً بانصهار شعبنا في حركة التطور البشري نحو مزيد من التقدم والحرية.

وإن مختلف هذه القيم التي ننشدها ونناضل من أجلها لتكتسي أهمية خاصة في هذه السنة، إذ من المفروض ألا تكون الانتخابات القادمة مجرد موعد انتخابي بل تتويجا لمسار ديمقراطي حقيقي، تنتفي معه كل أشكال الإقصاء والتهميش والمحاصرة لأحزاب المعارضة ومسائر مكونات المجتمع المدني، وتزول فيه العراقيل أمام حرية التعبير، وتفتح فيه فضاءات الإذاعة والتلفزة الوطنية أمام كل الأحزاب الوطنية دون استثناء، إيماناً بحق المواطن في أن تصل إليه أصوات التنظيمات الوطنية. إن بناء هذه العلاقة الجديدة بين السلطة والأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية والمواطنين عامة، وإن احترام الدولة لكافة مكونات المجتمع وضمان حقها في الاختلاف مع السلطة، وإن احترام حرية المجتمع لهي الأسس التي تبني هيبة الدولة وتضمن مناعة البلاد وتوفر ظروف الاستقرار الحقيقي والدائم. ولذلك جعلنا مؤتمرا الأول تحت شعار يلخص برنامج حزبنا برمته وهو "من أجل مجتمع المواطنة".



وانطلاقاً من الأسس التي تقوم عليها هوية الشعب التونسي في مختلف مكوناتها وأبعادها وشخصيته المنغرس في الحضارة التي تنتمي إليها، والمتفتحة على كل ما يحيط به، فإن توجهات التكتل على الصعيد الخارجي تتشكل في مجموعة من الدوائر: الدائرة المغربية والعربية، الدائرة الإقليمية، والدائرة العالمية.

1 - الدائرة المغربية والعربية: يشكل الشعب التونسي جزءاً من الأمة العربية، ويرتبط مصيره في التنمية والديمقراطية والحرية بمدى تحقق أهداف أمته في التحرر والديمقراطية في علاقة تفاعلية. وقد جسدت قيادات الحركة الوطنية إبان فترة الاستعمار طموح الشعب التونسي في الوحدة العربية من خلال رفع شعار وحدة المغرب العربي كخطوة أساسية نحو الوحدة العربية. وبالرغم من النكسات التي تسببت فيها سياسات الأنظمة في الفترات السابقة، فقد ظل طموح الوحدة المغربية حياً تدعم الشواهد الحية كل يوم حتميته كمسألة لا محيد عنها من أجل التنمية والأمن والديمقراطية.

والتكتل الديمقراطي يعمل على إرساء علاقات تعاون مع كل مكونات المجتمع السياسي والمدني المغربي، من أجل إيجاد صيغ تحقيق وحدة المغرب العربي. كذلك على الصعيد العربي فإن التكتل يعمل من أجل إيجاد الأطر اللازمة لتنمية مجتمع مدني عربي يوفر الإطار الضروري للشعوب من أجل تحقيق الوحدة.

كما أن التكتل مطالب بالمساهمة الفعالة في النضال التحرري للأمة العربية بالتصدي إلى أخطار الاحتلال والتفتيت سواء في فلسطين أو العراق أو الأراضي العربية المحتلة من دول الجوار الإقليمي. ويعتبر التكتل الديمقراطي مسألة دعم الشعب الفلسطيني في النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي الغاشم مهمة قومية وإنسانية نبيلة إلى أن تتم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الآمنة والقابلة للعيش الكريم، والتي تكون عاصمتها القدس الشريف.

2- الدائرة الإقليمية:

إن وقوع بلادنا على الشاطئ الجنوبي للمتوسط ضمن الامتداد الجغرافي العربي الذي يشكل الحيز الجنوبي لهذا البحر الذي تتشاطأ عليه أقدم الحضارات والشعوب يعطيها موقعا متميزاً بحكم احتكاكها الدائم طوال تاريخها بالفضاء الأوروبي، وبانغراس قدمها الثابت في محيطها الإفريقي والعربي والإسلامي، وهو ما يعطيها، في ظل وجود نظام ديمقراطي يكرس قيم الحريات والمواطنة، إمكانية التحول إلى رأس جسر للحوار الحضاري بين هذه الأبعاد المكونة لشخصيتها.

ولذلك يعمل التكتل من أجل أن تلعب بلادنا دورها التاريخي كعنصر فاعل في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط وفي رسم سياسات تكامل وتعاون وتضامن في كل المجالات بين ضفتي المتوسط، بعيداً عن دور الشرطي الذي تحاول أن توكله دول الشمال إلى دول الجنوب لحماية نفسها من الهجرة السرية والإرهاب العابرين للقارات.

وسيطل الصراع العربي الإسرائيلي قنبلة موقوتة تهدد أمن واستقرار المتوسط، وذلك بسبب السياسات العنصرية التوسعية للكيان الإسرائيلي المدعوم خارجياً؟ بما في ذلك من بعض دول شمال المتوسط، ولا شك في أن استتباب أمن المتوسط يتطلب حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية بتكريس حق العودة، والتصدي للهيمنة الإسرائيلية وعقلية التوسع والاستيطان المتواصل ورفض الآخر. ومن ناحية أخرى، فإن نجاح أي تجمع بين بلدان ضفتي المتوسط يرتبط بعنصر أساسي آخر، وهو التوازن بين القوى المكونة، وهو ما يحتم الإسراع ببناء الاتحاد المغربي وتجاوز ما يعيقه بدءاً بالبحث الجاد عن حل لقضية الصحراء الغربية.

3- الدائرة العالمية:

لقد تسبب انهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي في انفراد الولايات المتحدة



لائحة التربية والشباب والثقافة

أولاً : التربية

التربية وما يتصل بها من تكوين وتعليم وبحث علمي محور أساسي من محاور اهتمام التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات واختيار استراتيجي في تفكيره ومسعاها إلى تحقيق التنمية الشاملة وإلى ضمان مناعة الوطن واستقلالته وحدانته وحرية أفراده وإسهامه في الحضارة الإنسانية المعاصرة تأسيساً على ما قدمه من إسهامات حضارية متميزة عبر مختلف الحقب التاريخية.

وقد حققت منظومة التربية والتكوين ومنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، منذ الاستقلال، مكاسب مهمة كمية وتوعوية، بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة والمجتمع. ومن أبرز تلك المكاسب ارتفاع نسبة المدرس ارتفاعاً كبيراً وانخفاض نسبة الأمية وزيادة أعداد طلبة الجامعات وتوفر الكفاءات في مختلف القطاعات بما ساعد على تحقيق درجات محترمة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن هذه المكاسب ينبغي ألا تحجب عنا مشاكل لا تزال هاتان المنظومتان تعانيانها، ومنها أن التوسع الكمي في التربية والتعليم قد تحقق، في الكثير من الأحيان، على حساب جودة التكوين مما اقتضى إصلاحات عديدة متعاقبة لم توفق أحياناً إلى تدارك المشاكل والأخطاء المرصودة.

ومن مظاهر فشل منظومة التعليم العالي في كسب رهان الجودة تواصل ارتفاع نسبة الرسوب ونسبة الانقطاع وبطالة حاملي شهادات التعليم العالي بالخصوص، إضافة إلى الضعف الذي أصبح فادحاً في تحصيل اللغات وإلى تواصل ظواهر سلبية في المجتمع كان يفترض أن يقضي عليها تعليم وتربية جيدان، ومن هذه الظواهر التسبب الذي نلاحظه في بعض أوساط الشباب والتلاميذ، وتواصل الشعوذة والتفكير الخرافي اللاعقلاني لدى أوساط اجتماعية عديدة، وانتشار عقلية الانتهازية والأنايية وعدم تحمل المسؤولية والغش والعنف وما إليها...

■ مركزات التربية والتعليم:

ينبغي أن تقوم منظومة التربية والتعليم، في منظور حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، على الثوابت أو المركزات التالية:

- 1- مبادئ العقيدة الإسلامية وقيمها السمحة الهادفة إلى تكوين المواطن المتصف بالاستقامة والصالح، المتسم بالاعتدال والتسامح والقدرة التفتح على الآخر والعيش معه، المتعلق بالعلم والمعرفة، المتوثب للإصلاح والإنتاج والإبداع، المطبوع بروح المبادرة الإيجابية والعمل النافع.
- 2- القيم والمبادئ الوطنية الأصيلة وفي مقدمتها حب الوطن، والتمسك بالنظام الجمهوري، والمشاركة الإيجابية في الشأن العام، والتعلق بالثقافة الوطنية واللغة العربية مع التفتح على اللغات الأجنبية، وتبني الخيار الديمقراطي في ظل دولة القانون والمؤسسات.
- 3- القيم والمبادئ الإنسانية التي تضمنتها المواثيق الدولية، وهي قيم ومبادئ لا تتناقض مع القيم والمبادئ الإسلامية والوطنية وإنما تكملها وتدعمها.

4- متطلبات العصر ومقتضياته والسعي إلى تحقيق نهضة البلاد بامتلاك ناصية العلوم والتكنولوجيا والإسهام في تطويرها.

■ أهداف التربية والتعليم:

ينبغي أن يكون المتعلم محور المنظومة التربوية والتعليمية، وذلك بتوفير كل الظروف التي من شأنها أن تساعده على صقل ملكاته وتحقيق تفتح وجعله قادراً على التعلم مدى الحياة وتنشئته التنشئة السليمة التي بها يكون نافعا لنفسه ولأسرته ووطنه وللإنسانية قاطبة. وتحقيقاً لهذه الغاية الكبرى ينبغي أن تهدف التربية والتعليم إلى:

- 1- تربية المتعلم على القيم والمثل الوطنية والإنسانية، وتنشئته على احترامها الاحترام الكامل، وفي مقدمتها الوطنية والمواطنة والعدالة والمساواة والتضامن واحترام الآخر وتحمل المسؤولية والتسامح واحترام القانون وحب العمل والتعلق بالعلم والمعرفة.
- 2- غرس الاعتزاز بالهوية الوطنية والقومية بكل عناصرها ومكوناتها وفي مقدمتها اللغة العربية والدين الإسلامي والثقافة العربية الإسلامية، مع تأمين تفتحها على الإنسانية وثقافات الأمم والشعوب الأخرى.
- 3- تمكين المتعلم من أدوات المعرفة، وتزويده بالمهارات والخبرات التي تمكنه من تحويل المعرفة إلى تطبيقات تساعده على تطوير حياته فرداً ومجتمعاً.
- 4- توفير الخبرات والمهارات القادرة على تحقيق التنمية الشاملة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

■ شروط نجاح منظومة التربية والتعليم:

حتى تتمكن منظومة التربية والتعليم في بلادنا من تحقيق هذه الأهداف، ينبغي أن تكونا متصفتين بما يلي:

■ الديمقراطية:

تعني ديمقراطية التربية والتعليم تحقق تكافؤ الفرص، والمجانية، والإلزامية، والمشاركة.

يعني تكافؤ الفرص العدالة والإنصاف بين الجنسين، وبين الريفيين والحضر، والأغنياء والفقراء، والأسوياء وذوي الاحتياجات الخاصة...

وإذا ما فحصنا واقع منظومتنا التربوية والتعليم في بلادنا لاحظنا أن مبدأ تكافؤ الفرص تأثر سلباً بمختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية وبالاختيارات التي تبنتها الدولة منذ بداية تطبيق الليبرالية الاقتصادية في سبعينات القرن الماضي ثم تفاقمت في العقدين الأخيرين مع الإصلاح الهيكلي والخصوصية وتشجيع التعليم الخاص... الخ. من ذلك أن نسب الرسوب والانقطاع وضعف التحصيل لدى أبناء الفقراء والريفيين لا تزال كبيرة، وذلك بسبب ما أصبح يتطلبه الالتحاق بالمدارس من نفقات باهظة لا تقدر عليها الأسر المنتمية إلى هذه الفئات. وكثيراً ما يكون بعد المدرسة عن مقر إقامة التلميذ وصعوبات المواصلات وغياب الوجبات الغذائية المدرسية سبباً في الرسوب أو الانقطاع أو الفشل المدرسي.

إن عدم تكافؤ الفرص بين المتعلمين يخل بمبدأ إلزامية التعليم وبمبدأ مجانيته، وهو مبدأ كان مقدساً لدى التونسيين في العقدين الأولين من الاستقلال لكن الدولة أخذت تسعى، شيئاً فشيئاً، إلى تحميل التلاميذ والطلبة وأولياء أمورهم رسوماً دراسية ما انفكت مبالغها تتزايد. وقد زاد في ضرب المجانية التي هي أحد أسس ديمقراطية التعليم تفاقم ظاهرة الدروس الخصوصية التي لا يقدر عليها أبناء الفئات الفقيرة.

وفي هذا الصدد يرى التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات أنه ينبغي منع الدروس الخصوصية ليعيوبها

الكثيرة وتوعيتها بدروس دعم داخل المدرسة لكل المحتاجين إليها وبمقابل رمزي أو مجاني على أن تدفع الدولة أجور المربين، كما يرى التكتل أنه من واجب الدولة توفير الأدوات والمستلزمات الدراسية للمحتاجين مثل النقل ووجبة الغذاء وكذلك الغذاء والسكن عند الضرورة، وذلك حتى يكون للمجانية ولتكافؤ الفرص في التعليم معنى حقيقي.

ومن شروط مجانية التربية والتعليم أيضاً إحداث رياض الأطفال والأقسام التحضيرية في كل المناطق الريفية والحضرية وفتحها مجاناً في وجه جميع الأطفال في سن ما قبل المدرسة، حتى يتاح لأطفال الريف وأطفال العائلات محدودة الدخل ما يتاح لابن الحواضر والعائلات الميسورة. ذلك أنه إذا ما كانت رياض الأطفال والأقسام التحضيرية ضرورية لتنشئة الأطفال في هذه السن الحساسة التنشئة التربوية السليمة، فإن فائدتها يجب أن تشمل جميع الأطفال التونسيين دون استثناء.

أما إلزامية التعليم في بلادنا؟ وهي ركن من أركان ديمقراطية التربية والتعليم - فإنه يصعب اعتبارها اختياراً أو إجراء مطبقاً التطبيق التام أو السليم في الوقت الحالي، وذلك بسبب غياب الرقابة اللازمة للتأكد من تدرس كل الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة وانعدام أي إجراء ردي في هذا المجال.

2- الجودة:

الشرط الثاني من شروط نجاح المنظومتين التربوية والتعليمية وتحقيقهما لأهدافهما هو تحسين جودتهما الداخلية والخارجية. وتهم الجودة كل مراحل التعليم من تعليم أولي أو تحضيرية وتعليم أساسي (ابتدائي وإعدادي) وتعليم ثانوي وتكوين مهني وتعليم عال. كما تهم الجودة كل عناصر المنظومة أو مكوناتها من مدرس ومنهج وطرق وأساليب تعليمية وكتب ونظام تقييم وحتى بنايات وتجهيزات رياضية وتقنيّة وغيرها...

والمقصود بجودة التربية والتعليم تمكنهما من تحقيق الأهداف المرسومة بما يستجيب لحاجات المتعلمين وأسره من المعرفة والتكوين ولحاجات المجتمع والدولة من الخبرات والكفاءات المقتدرة، والحد من الرسوب والانقطاع والفشل المدرسي أو القضاء عليها القضاء شبه التام.

ويحتم الحرص على جودة التربية والتعليم وضع نظام للجودة تتقيد به كل الأطراف الفاعلة في المجالين التربوي والتعليمي، وتقييم مدى تحقيقها للنتائج المستهدفة. على أن وضع نظام للجودة في مختلف مراحل التعليم يقتضي إشراك كل المعنيين وتجنب البيروقراطية وانتهاج الشفافية وتوفير مستلزمات التطبيق وتجنب الصفات الجاهزة أو المسقطه والامتناع عن التوظيف السياسي لهذا التمشي واعتبار مصلحة المتعلم والبلاد فوق كل اعتبار.

ومن الضروري أن تشمل العناية بالجودة في التعليم العالي كل التخصصات دون استثناء، وذلك بدل التركيز على التخصصات التكنولوجية أو الهندسية أو الطبية واستبعاد تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية التي لم نر، إلى حد الآن، العناية اللازمة بها ضمن برامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا.

ومن شروط تحقيق جودة التربية والتعليم في المراحل التحضيرية والأساسية (الابتدائية والإعدادية والثانوية) أمران آخران: أولهما تقرب المدرسة من المستفيدين منها، أي من التلاميذ، بما يساعد على اقتصاد الوقت والنفقات ويحفز على الدراسة ويساعد على النجاح. وهذه المسألة ينبغي أن تجد الحلول الناجعة لتلاميذ الريف والمناطق المنعزلة بالخصوص بما يحقق العدالة والإنصاف للذين هما جوهر الديمقراطية. أما الأمر الثاني فهو إعادة النظر في الزمن المدرسي عامة والعطل المدرسية خاصة، بما يجنب هدر الوقت والجهد، ويتيح للتلاميذ ما يكفي من الوقت لممارسة الرياضة والأنشطة الثقافية، ويحد من كثرة العطل وتشتتها وما يترتب عليها من تسبب وتراخ ونقص في التركيز وضعف في الاستيعاب. ويرتبط بهذا الأمر الثاني أيضاً ضرورة مراجعة نظام التقييم (الامتحانات) وخاصة في المرحلتين الإعدادية والثانوية حتى لا يكون طول فترات الامتحان مخللاً بالدراسة والتكوين ومدعاة للاضطراب والتسبب.

أما بالنسبة إلى التعليم العالي فإنه لئن كان إنشاء الكليات والمعاهد في مختلف أنحاء البلاد قد ساعد على تقريبه من المستفيدين (الطلبة) فإن ما يخشى منه هو أن لا تتوفر لبعض هذه الكليات والمعاهد مقومات الجودة وخاصة العدد الكافي من المدرسين المقدرين مما قد يضطرها إلى الاعتماد كثيراً على مدرسين يفدون إليها من مراكز أخرى أو على مدرسين مبتدئين مازالوا، بدورهم، يتابعون دراساتهم العليا. وإن هذا الواقع ليحتم التركيز، داخل البلاد، على الجامعات المتكاملة تخصصاً وموقعا للاستفادة القصوى من الكفاءات الموجودة.

أما بالنسبة إلى العطل الجامعية فإنه لم يعد مقبولاً أن يكون نظام التقييم، في جلته، سداسياً (نصف سنوي) في حين أن العطل ثلاثية (فصلية) مما يربك سير الدروس ويؤدي إلى هدر الوقت والجهد وبالتالي يخل بالتكوين. وفي هذا الصدد من الضروري أن يعاد النظر في توزيع العطل لمزيد تنظيمها، وليس شرطاً أن نواصل تقليد النظام الذي يكاد يكون موروثاً برمته من الفترة الاستعمارية.

على أن من أهم ما قد يحد من جودة التعليم العالي في عدد من الاختصاصات، بما فيها اختصاصات من العلوم الإنسانية، النقص الواضح في المدرسين المؤهلين وذلك بسبب كثرة الطلبة من جهة وغياب خطة ناجعة كفيلة بتوفير العدد الكافي من أولئك المدرسين من جهة أخرى. ويقتضي ذلك التعجيل باتخاذ الحلول اللازمة لتكوين المدرسين في الداخل والخارج بما يسد الحاجة إليهم في كل التخصصات وكل الجامعات.

ثانياً : الشباب

الشباب ثروة البلاد وعماد المستقبل ومحور السياسات التربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وهدف الخطط التنموية والبرامج المستقبلية.

وقد كان من أهم مظاهر عناية دولة الاستقلال بالشباب تعميم التعليم والتكوين المهني والعمل على توفير الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية عبر شبكة الملاعب ودور الشباب والثقافة ومختلف أنواع الجمعيات. وعلى الرغم مما تحقق من مكاسب للشباب، فإن نقائص كثيرة لا تزال ماثلة للعيان وتحد من انطلاق الشباب وتفتحته وتوازن شخصيته وإقباله على المستقبل بتفاؤل وثقة وعزم.

ومن أهم الشواغل المستبدة بالشباب في الوقت الراهن، مثلما أثبتت ذلك الدراسات والبحوث والتحقيقات : النجاح في الدراسة، والوصول إلى مقاعد الجامعة، والعمل بعد التخرج سواء من الجامعات أو من التعليم الثانوي أو التكوين المهني، والهجرة إلى الخارج للعمل أو للعمل والاستقرار معا.

وقد فشلت السياسة التربوية والتعليمية في الربط الناجع بين التكوين والتشغيل وخاصة بالنسبة إلى حاملي الشهادات الجامعية، كما لم تفلح السياسة الاقتصادية الليبرالية المتبعة حالياً في توفير الشغل لكثير من الشباب مما أبقى البطالة مرتفعة وتجاوز نسبتها، قطاعاً، النسبة التي تصرّح بها الحكومة وهي حوالي 14%.

وتعد البطالة داء اجتماعياً عضالاً يهدد مستقبل الشباب والمكتسبات الوطنية ويحمل الدولة وسائر مكونات المجتمع مسؤوليات ثقيلة لا بد من أخذها مأخذ الجد ومعالجتها بالتشاور مع كل الأطراف المعنية، وفي مقدمتها الجمعيات الشبابية والمنظمات الطلابية، حتى لا تبقى قنبلة موقوتة يتوقع انفجارها في أية لحظة.

ومن أساليب علاج معضلة البطالة في صفوف الشباب عامة وحاملي الشهادات الجامعية خاصة إحكام الربط بين التكوين وسوق الشغل، وتطبيق سياسة تربوية وتعليمية مبدعة تخلق مواطن الشغل، وتمكين الطلبة والمتخرجين من تغيير مسالك التكوين في الأثناء، والإنصات إلى الشباب والتعرف على الحلول التي يقترحها محلياً وجوهياً ووطنياً...

ويعد الانبهار بالخارج، وخاصة بسبب السياسة التعليمية والثقافية والإعلامية المتبعة، وراء ظاهرة الهجرة السرية التي تروح ضحيتها أعداد كبيرة من الشباب اليأس من وطنه ومن مستقبله فيه، وهو ما يحتم إيلاء الثقافة الوطنية والقومية مكانة أكبر وأرسخ في المناهج التعليمية والبرامج الثقافية، ترسيخاً للهوية وتعزيزاً للانتماء وحفاظاً على توازن شخصية الشاب وتماسكها.

ويعاني الشباب التونسي من الإقصاء عن الحياة السياسية والوطنية، بسبب هيمنة الحزب الحاكم على منظمات الشباب والفصائل الشبابية والثقافية وعجز أحزاب المعارضة الديمقراطية عن استقطابه بسبب انعدام مواردها وما يترتب على ذلك من قصور في توفير فرص النشاط والنقاش للشباب.

أما بالنسبة إلى الرياضة فإن المهيم عليها في أيامنا هذه هو الغوغائية ومنطق الربح والخسارة، وهو منطق ظاهره تنافسي وباطنه مادي صرف. وقد تخصصت النوادي الرياضية أو كادت، في كرة القدم، وأهملت رعاية المواهب في غيرها وخاصة الرياضيات الفردية، كما أهملت الدولة الرياضة للجميع ولم توفر لها المستلزمات التي تنهض بها.

ويعاني الشباب التلميذ والطلابي من الفراغ لغيب الثقافة الجادة والتكوين السياسي والوطني السليم وطول العطل وخاصة الصيفية منها وقلة المخيمات والأنشطة التثقيفية والترفيهية الصيفية. ويؤثر كل ذلك في العملية التربوية فيفقدوا روحها وجوهرها ويقصرها على التعليم.

ويرى التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات أن ملف الشباب والرياضة في حاجة إلى مراجعة عميقة جادة يهدف رعاية الشباب وتمكينه من تفتيق مواهبه وإبراز إبداعاته والنجاح في العمل والحياة.

ثالثاً : الثقافة

الثقافة هي ذلك الكل الجامع للخبرات والمهارات والمعارف والآداب والفنون وأنماط العادات والأعراف والعيش والسلوك والأذواق والقيم.

والثقافة المعاصرة هي كل ما وصل إليه العقل البشري على المستوى العالمي من معارف وعلوم وفنون وآداب وما أبعده من أشكال العلاقات ومن أنماط حديثة للعيش والحرية والنظام.

وإن فليست الثقافة مجرد أنشطة فنية وأدبية تقدمها وسائل الإعلام ودور الثقافة ونواديها ويستهلكها المواطن عامة للترفيه وتزجية أوقات الفراغ، وإنما هي أشمل من ذلك وأعمق وأبعد أثراً. إنها البعد الأصيل والعميق في الكيان الإنساني، والإطار الذي تنتزل فيه إنسانيته وتفكيره وقيمه واختياراته الفردية والجماعية وتتبلور، فتنعكس حتماً على سلوكه وعلاقته وعمله وإسهامه في الحياة الاجتماعية والوطنية والإنسانية.

وينبغي أن تهدف الثقافة في منظور التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات إلى ما يلي خاصة:

- 1- تأكيد حرية الإنسان والمواطن فرداً ومجتمعاً، وتعميق إنسانيته، وتعزيز كرامته.
- 2- تعزيز مبادئ العدالة والإنصاف والمساواة؛ واحترام الآخر والعيش المشترك، انطلاقاً من القيم الأصلية للمجتمع ومن الثقافة المعاصرة التي أصبحت معطى كونياً.
- 3- خلق الظروف الملائمة للإبداع في العلوم والآداب والفنون.
- 4- تأمين الثقافة العلمية والتكنولوجية الحديثة إلى جانب الثقافة الأدبية والفنية.
- 5- غرس الاعتزاز بالثقافة الوطنية والقومية وباللغة العربية والإيمان بقدرتها على الحياة والتجدد.
- 6- التفتح الواعي على الثقافات الإنسانية والتفاعل الإيجابي معها.
- 7- دعم جهود التربية والتعليم والتكامل معها تحقيقاً للأهداف الوطنية العامة.

وإذا تأملنا الوضع الثقافي في بلادنا وجدنا أن الغالب عليه هو الاستهلاك والترفيه الثقافي وتغيب الثقافة العالمية لفائدة الثقافة الشعبية العادية أو المبتذلة وتسليع الثقافة وتوظيفها سياسياً ومحاصرة الإبداع الحر والفكر المخالف وتزجيم المفكرين والأدباء والفنانين الأحرار. كما نلاحظ قدم أو تآكل المؤسسات الثقافية الرسمية من دور ثقافة وشباب ومكتبات عمومية ونوادي أطفال، وهيمنة الحزب الحاكم على الجمعيات الثقافية ومحاصرة الجمعيات المصرة على استقلاليتها بقطع المنح عنها أو الانقلاب عليها.

ويرى التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات أن تحقيق الثقافة للأهداف المرسومة يقتضي تعميق الفعل الثقافي وإبعاده عن التهرج والتسطيح وإيلاء حرية المثقفين والمفكرين والمبدعين كل عناية.

3-التوازن:

من شروط نجاح منظمتي التربية والتعليم في تحقيق أهدافهما المرتبطة بالفرد والمجتمع والدولة أن تتصفا بالتوازن الذي تجسد في الاهتمام معا بالجوانب البدنية والعقلية والنفسية للمتعلم، وفي توفيقها بين التعليم والتربية حتى لا يهشم الجانب التربوي لفائدة تخريج متعلمين قد يحملون شهادات علمية لكنهم غير متحدرين في هويتهم وبيئتهم أو غير متفتحين على محيطهم القريب أو البعيد.

إن كثيرا من الأدواء التي يعانيها المجتمع مردها فشل المؤسسة التربوية في تكوين المواطن المتوازن في شخصيته، المستقيم في سلوكه، المتسم بالاعتدال والتسامح، الرافض للماوية والتقليد من جهة وللتفسخ والانبتات من جهة أخرى.

لذا من الضروري إعادة الاعتبار للتربية طبقاً لما أشرنا إليه في حديثنا عن المرتكزات والثوابت.

ويرتبط بموضوع التوازن في المنظومة التربوية التي ندعو إليها ونعتبرها بديلاً، موضوع المواد الدراسية وضرورة عدم تفضيل إحداها أو محاباتها على أخرى. ويبيغي أن تجعل المنظومة التربوية التلميذ وأولياء أموره والمجتمع يعتبرون أن المواد الأدبية والإنسانية (من لغة وأدب وتاريخ وفنون) ... لا تقل أهمية في صقل شخصية المتعلم وتنشئته وتكوينه من المواد الأخرى العلمية والتقنية. وينطبق الأمر نفسه على التعليم العالي والبحث العلمي اللذين تستدعي التخصصات الإنسانية والاجتماعية فيهما مزيداً من العناية والاهتمام على كل المستويات بما يعيد إليها الاعتبار ويفعل دورها في نهوضنا الاجتماعي والثقافي والفكري.

4) التفتح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي والنهوض به:

ينبغي ربط التربية والتكوين والتعليم بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي في تحديد الأهداف ووضع المناهج واختيار الطرق والأساليب والأدوات التعليمية وتعبئة الموارد البشرية والمادية، دون أن يكون هذا التمشي مجرد استجابة آلية لحاجة السوق والقطاعات الاقتصادية، وإنما يجب أن يكون هذا الربط؟ على العكس من ذلك؟ بهدف تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية والنهوض بالمجتمع، بما يجعل من التربية والتكوين والتعليم قاطرة للتنمية ومنتجا للثروة وخالقة لفرص العمل.

وفي هذا الصدد من الضروري في مجالات التكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الارتباط العضوي، قدر الإمكان، بظروف البيئة ومتطلباتها ليساعد ذلك على التنمية المحلية والجهوية. ويقتضي مثل هذا الترابط أو التفتح الدخول في شراكة مع مكونات المجتمع المحلي الحكومي والمدني كلما كانت هذه المكونات قادرة على الإسهام الجاد في الجهود التربوية والتكوينية والتعليمية.

ومن أهداف تفتح التربية والتكوين والتعليم على المحيط الاقتصادي والاجتماعي المحلي والجهوي والوطني تحقيق اندراج طبيعي سلس للخريجين في سوق الشغل والحد من ظاهرة بطالة هؤلاء الخريجين وتمكينهم من تكوين تكميلي، عند الحاجة، بما يساعد على الاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم. على أن تفتح مؤسسات التربية والتكوين والتعليم العالي على المحيط الاقتصادي والاجتماعي محلياً وجوهياً ووطنياً ينبغي ألا يغيب بعدها الأكاديمي أو النظري، وهو بعد ضروري لتطوير منظومات التربية والتكوين والتعليم والبحث نفسها، ولحل قضايا تنموية عديدة، وكذلك للإسهام في الحركة العلمية الإنسانية والنهوض العلمي والتكنولوجي والمعرفي والثقافي على الصعيد الوطني.

5) تعزيز استعمال اللغة العربية ودعم اللغات الأجنبية:

يقتضي تحقيق أهداف منظومات التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي الحسم في مسألة لغة التدريس أساساً.

لقد نص النظام التربوي الذي طُبق منذ بداية تسعينات القرن الماضي على أن لغة تدريس العلوم في التعليم الأساسي هي اللغة العربية، لكنه أبقى على الفرنسية لغة تدريس العلوم في الثانوي، استمراراً لما جرت عليه العادة في التعليم العصري أثناء عهد الاستعمار ثم في فترة الاستقلال.

ويرى التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات أن الإبقاء على الفرنسية لغة تعليم للعلوم والتقنيات والتكنولوجيا في التعليم الثانوي وكثير من اختصاصات التكوين المهني وحتى في التعليم العالي أمر ضار بالعملية التعليمية نفسها وكذلك بشخصية المتعلم وهويته وانتمائه. ومن الثابت أن إتقان التلاميذ، بل حتى مدرسيهم أحياناً، للغة الفرنسية إتقان محدود جداً أحياناً، يدل على ذلك أن أكثر من 3000 تلميذ في امتحان البكالوريا لدورة 2008 قد تحصلوا على صفر من عشرين في مادة الفرنسية، وهو ما ينعكس سلباً على استيعابهم للعلوم نفسها وبالتالي يخل بتكوينهم. لذا فإن النجاعة التربوية والتعليمية تقتضي تعليم العلوم باللغة العربية التي هي اللغة الوطنية والرسمية، إضافة إلى أنها لغة قادرة تماماً على التعبير العلمي في المرحلة الثانوية وحتى في المرحلة الجامعية وفي البحث العلمي دونما أي صعوبة أو إشكال.

لقد نص الميثاق الوطني الذي أقره في 7/11/1988 ممثلو الأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية والمهنية والتزموا بالعمل على هديه وبالتقيّد بأخلاقه وضاوابطه " أن المجموعة الوطنية مدعوة لدعم اللغة العربية حتى تكون لغة الإدارة والتعامل والتعليم (...). وأن التعريب مطلب حضاري متأكد وهو من أهم الضمانات لتحويل المعاصرة إلى مكسب شعبي ولجعلها جزءاً من الهوية العامة..." إلا أن

السلطة الحاكمة لم تطبق هذا التمشي ولم تنجز إلى الآن التعريب حتى في التعليم الثانوي خلافاً لما عليه الأمر في التعليم الرسمي بكل الدول العربية بلا استثناء ولما تقتضيه نجاعة التعليم، مما أضّر بالتلاميذ وعده كثير من المربين والباحثين أحد أسباب الفشل والانقطاع المدرسيين. وبالإضافة إلى الدواعي التعليمية البيداغوجية للتعريب، فإن التدريس بلغة أجنبية مدعاة للتعريب والاستلاب واهترزاز الشعور بالانتماء، لما للغة من دور حاسم في تكوين الشخصية وترسيخ الهوية كما هو معلوم. ولعل كثيراً من أمراضنا الاجتماعية وخاصة في صفوف الأجيال الجديدة هذا النقص الملاحظ في الاعتزاز باللغة العربية والتهاوت على الأجنبية لغة وثقافة، وإصرار كثير من شبابنا، أولاداً وبنات، على الهجرة أو الاستقرار في الغرب إثر الانتهاء من الدراسة، وهو ما يحرم الوطن من خيرة أبنائه علماً وتكويناً.

ولذا فإن التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات يرى أن المعالجة الموضوعية الرصينة لموضوع لغة التدريس تقتضي التعجيل بالتعريب الشامل في التعليم الثانوي والعودة إلى العربية في تدريس العلوم بالمدارس النموذجية والتخطيط لتعريب تدريس العلوم في التعليم العالي، بما يحقق الفوائد العظيمة المرجوة للمتعلم والمجتمع والوطن. وقد أثبتت تجربة تعريب الفلسفة والمواد الاجتماعية في أواسط سبعينات القرن الماضي قدرة المربين والأساتذة التونسيين على إنجاز هذا التعريب بالجودة العالية والسرعة الفائقة. وإذا كان التعريب ضرورة بيداغوجية وحضارية فإن التفتح على اللغات الأخرى والحرص على تعليمها وجوداً اكتسابياً في كل المراحل التعليمية هما من البديهيات التي لا خلاف عليها. وإن تعليم تلك اللغات بالطرائق والأساليب الملائمة، أي باعتبارها لغات أجنبية لا لغات مهيمنة، سيساعد على جودة ذلك التعلم.



خليل الزاوية

اللائحة الاقتصادية والاجتماعية



صالح شعيب

- يناضل من أجل تجسيم طموحات كل الشغاليين بالفكر والساعد وكل المستثمرين الذين يعملون ويبدعون من أجل تنمية اقتصاد البلاد وضمان تقدمها ومناعتها، ذلك أن مجهودات العمال بالفكر والساعد ومجهودات المستثمرين الحريصين على تنمية البلاد بقدر حرصهم على مصالحهم الخاصة ينبغي أن تلتقي وتتكامل في مشروع بناء المجتمع المستقل والديمقراطي الذي ننشده جميعا.

- يرفض أي تنسيق أو تعاون مع التيارات التي تعتمد الشعاراتية والدعائية والشعبوية ودغدغة المشاعر، كما يرفض من ناحية أخرى التعاون والتحالف مع كل الحركات والمنظمات المناهضة لإقامة مجتمع ليبرالي محجف باسم قوانين سوق وهمية تتركس الفوارق وتعمقها في المجتمع وتعتمد الاستغلال والإثراء الفاحش وتعمل من أجل الحفاظ على الأوضاع السائدة وترفض الإصلاح حفاظا على مصالح فتوية ضيقة تحول دون دفع التنمية ونهضة المجتمع.

(2) على مستوى الاقتصادي والاجتماعي :

إن التمسك باختياراتنا الإيديولوجية والسياسية يعني أن التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات سيعمل بجد وبمسؤولية وطنية على :

أ) مقاومة كل المحكرين والمتعمشين من مجهودات الشغاليين بالفكر والساعد والمتذليلين لمصالح أجنبية تتناقض مع اختياراتنا الإستراتيجية والمتسببين في الفساد الاقتصادي وتهيش حركة التنمية. (ب) إعادة بناء العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني والمحيط الإقليمي العالمي: ينبغي أن يعتمد التوجه المطلوب على المرتكزات التالية :

- إعادة الاعتبار لسائر أطراف المجتمع المدني، وأن تكون الدولة بكل أجهزتها حريصة في هذا الصدد على إعطاء الدفع الضروري لدور تلك الأطراف في المجتمع وتعميقه وذلك باحترام استقلاليتها واحترام القوانين المنظمة للمجتمع وتوفير الشروط اللازمة لإعادة هيكلة العلاقات بين مكونات المجتمع عبر حوار ديمقراطي يضمن التعاون والوفاق. وعلى الدولة أن تكون ضامنة لحركية المجتمع لا وصية عليه معوضة له، لأن ذلك هو وحده الكفيل بضمان شرعيتها ومصداقيتها واستمرار دورها في المجتمع.

- توفير أفضل ظروف الأداء للمؤسسة الاقتصادية بما يجعل من العمل قيمة أساسية ويعيد بناء العلاقات المهنية داخل المؤسسات المنتجة في مختلف القطاعات وكذلك بينها وبين القطاع المالي، ويعيد بناء العلاقات بين القطاع الخاص والقطاع العام وتحديد دور الدولة ومكانة السوق وآليات انصهاره في مشروع استراتيجي متكامل.

- إعادة هيكلة دور الدولة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في إطار علاقاتها مع المجتمع ومحيطها القريب والبعيد. وبمر ذلك بالأساس عبر:

× لا مركزية حقيقية: تعطي للجهات أو الأقاليم صلاحيات حقيقية في تسيير شؤونها والمساهمة في النهضة الوطنية.

× العمل من أجل بناء تجمع إقليمي مغاربي باتت تفرضه اليوم أكثر من أي وقت مضى التحولات العالمية الجارية والضغوط الخارجية المتعددة. وهذا التمشي من شأنه أن يفتح آفاقا جديدة للتنمية بالاعتماد على توطيد العلاقات جنوب/جنوب، كما من شأنه أن يساعد على مواجهة جماعية للضغوط الخارجية وأن يعين على إقامة علاقات عادية مع المجموعة الأوروبية عبر إعادة النظر في اتفاق الشراكة الحالي.

ج) تحديد دور الدولة: إن إعادة النظر في دور الدولة يتنزل في إطار المقومات التي تنبني عليها العلاقات بينها وبين المجتمع والمحيط الإقليمي والعالمي. وهو يعتمد المبادئ التالية :

- عدم الاستسلام لآليات سوق وهمية وللمنطق الاقتصادي الذي يفصل بين السياسي والاجتماعي والاقتصادي ويقود في آخر المطاف إلى هيمنة الاقتصاد على الجوانب الأخرى.

- رفض الخضوع لآليات العولمة وضغوطها وخلق الآليات الكفيلة بتحقيق ذلك على أرض الواقع وعلى مستوى الاختيارات.

وإن التركيز على إعادة النظر في دور الدولة ينبغي أن يستهدف المجالات الاقتصادية الحيوية المعروفة بما يلي :

1- في مجال الفلاحة:

إصلاح الهياكل الزراعية طبقا لبرامج إستراتيجية تعالج بجدية القضايا الأساسية التي تهم الأوضاع العقارية والمياه والتكوين والبحث العلمي في الميدان الفلاحي والهيكلية النسبية للأسعار التي تضمن نهضة القطاعات. وسنعمل في هذا الصدد بالخصوص على:

- التشجيع على إحداث مزيد من تعاضدات الخدمات لتنمية الفلاحة وذلك لما توفره هذه الهياكل من نجاعة في استخدام الوسائل ومن تخفيض في التكاليف المادية، وعلى تشجيع تجميع القطع المشتتة سواء للمالك الواحد أو لعدة مالكيين، وتحديد المساحات القصوى والدنيا بحسب المناطق وبما يضمن نجاعة الاستغلال للفلاح والمجتمع.

- تمكين الفلاحين الشباب من أبناء الفلاحين وخريجي المؤسسات الفلاحية التعليمية من المستغلات الفلاحية مع تزويدهم بالقروض اللازمة وتأطيرهم تحقيقا للنجاعة.

- ربط العلاقات بين الفلاحين وقطاع الصناعات الغذائية على قاعدة تعاقدية تضمن للمنتجين دخلا يكافيء جهودهم.

- إعادة النظر في صيغ التوفيت في أراضي الدولة وذلك باعتماد كراس الشروط بما يضمن الأولوية المطلقة لأبناء الفلاحين وللخريجين من المؤسسات التعليمية الفلاحية وللعاملين فيها وذلك في نطاق الشفافية والعدالة وضمان النجاعة.

- الزيادة في حجم القروض الفلاحية التي ينبغي توجيهها في المقام الأول نحو مشاريع متوسطة وطويلة المدى ترمي إلى تحسين الهيكل الأساسي والاستجابة لمقتضيات التجديد بالنسبة للتجهيزات.

- مواجهة ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

لقد مرت بلادنا، منذ الاستقلال، بتجربتين أساسيتين في المجال الاقتصادي والاجتماعي: أولاهما ما اصطلح على تسميته بـ "الإشتركية" أو "الإشتركية الدستورية" خلال سنوات ستينات القرن الماضي، وهي تجربة حققت نتائج هامة في عديد المجالات، وكان بإمكانها أن تسفر عن نتائج أفضل لو لم يعثرها انحراف في التطبيق خلال مرحلتها الأخيرة بسبب غياب آليات المساءلة والشفافية والتوافق والإقناع.

ومنذ بداية السبعينات طبقت البلاد توجهها اقتصاديا جديدا هو التوجه الليبرالي الذي قوي شيئا فشيئا إلى أن استفحل تحت ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إطار الإصلاح الهيكلي في أواسط الثمانينات (1986) (وضمن اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي). (1995)

وقد أدى التحول التام صوب النهج الليبرالي إلى:

(1) تحول دور الدولة من المسير والموجه إلى المراقب، إذ تخلت الدولة تدريجياً عن تسيير قطاعات اقتصادية هامة، كما تخلت، ولو جزئياً، عن قطاعات اجتماعية حساسة مثل التعليم والصحة والنقل.

(2) تفاقم البطالة بسبب التراجع المسجل في إحداث مواطن الشغل مقابل ارتفاع طلبات التشغيل الإضافية.

(3) تفاقم اختلال التوازنات المالية للدولة مما دفع إلى التوفيت في مؤسسات عمومية ناجحة وحتى في بعض المؤسسات الإستراتيجية لتسديد الديون المتركمة.

(4) تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي وخاصة للعمال والفلاحين والتجار الصغار، وتقلص حجم الطبقة الوسطى، إضافة إلى تواصل ارتفاع نسبة البطالة و بروز ظاهرة بطالة حاملي الشهادات الجامعية والمهنية، ومرور مؤسسات اقتصادية عديدة بأوضاع صعبة.

(5) انتشار المحسوبية والرشوة والإثراء السريع والسهل بطرق مشبوهة.

وإن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب، والتي يدعو التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات إلى تغييرها نحو الأفضل وبأساليب الديمقراطية السلمية هي:

1- الانفراد بالقرار:

إن الاختيارات الاقتصادية التي تم اعتمادها طيلة أكثر من نصف قرن من الاستقلال كانت من صنع الحزب الواحد والرأي الواحد، ولم يساهم الشعب وقواه الحية المساهمة المطلوبة في صياغة مضمون هذه الاختيارات وذلك لغياب الآليات والأطر والإرادة السياسية، مما أدى إلى عدة أزمات عميقة منها أزمة (1969 التعاضد) و أزمة (1978 الإضراب العام) و أزمة (1984 انتفاضة الخبز) و أزمة (2008 الحوض المنجمي...)

2- غياب الحريات:

إن نجاح أي مشروع اقتصادي أو اجتماعي يبقى رهين الاستقرار السياسي والاجتماعي السليم الذي يعتمد حرية الرأي والتعبير والانتخاب بما يساهم في إرساء مؤسسات ذات تمثيلية حقيقية.

3- الانسياق في تيار العولمة:

إن ربط مستقبل الوطن اقتصاديا بالدورة العالمية وبدون مراجعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية قد يهدد استقرار البلاد ومستقبل الأجيال الصاعدة، لذا فإن الأخطار في العولمة والدخول في اتفاقيات شراكة ليس هدفا في حد ذاته وإنما ينبغي أن يكون محركا للإنتاج والجودة لا لاستهلاك وتحمل أعباء جديدة.

4- التفريط في المؤسسات:

إن المؤسسة الاقتصادية مكسب وطني، لذا ينبغي التصرف فيها حسب القانون وبحكمة ودراسة، كما أن قانون السوق لا يستوجب بالضرورة التفريط في المؤسسات وخصوصتها وخاصة الإستراتيجية منها.

5- غياب التعاون والتكامل المغربي:

سيبقى اقتصادنا الوطني هشاً ومحاصراً ما لم ينصهر في إطار تكامل مغاربي إقليمي، من خلال تكثيف الاستثمار المشترك والتبادل التجاري وانتقال الخبرات والمهارات والكفاءات. كما أن التعامل الانفرادي مع الأطراف الأجنبية لن يحقق النجاعة المطلوبة للاقتصاد الوطني. وفي هذا المجال لا تزال بلادنا وسائر الأقطار المغاربية بعيدة عن تحقيق المأمول.

6- تحلي الدولة عن مسؤولياتها:

إن الدولة مطالبة بالتركيز على دورها التنموي لتحقيق الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي مع مراعاة شروط المحافظة على توازن الأسواق الداخلية وكذلك توفير مواطن الشغل الكفيلة بالمحافظة على التوازن الاجتماعي. و الدولة مطالبة بتوجيه الاستثمارات وإعادة هيكلة الأسواق والتدخل لإنقاذ المقدرة الشرائية للمواطنين التي ازدادت تدهورا بسبب ارتفاع حجم مساهمة الأسرة في المصاريف التقليدية (النقل والتعليم والعلاج)...بالإضافة إلى ما فرضه السلوك الاستهلاكي الجديد الناتج عن التشجيع على التداين من تفاقم المديونية الأسرية.

إن التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، في ضوء ما تقدم من جهة وانطلاقاً من مبادئه المتمثلة أساساً في الديمقراطية والإشتركية والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى، يقدم تصوّره لمناول التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

(1) على المستوى الإيديولوجي والسياسي:

إن التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات:

- يناضل من أجل بناء مجتمع مستقل عادل وديمقراطي ويقرب بالعمل كأساس للتقدم، وبالحرية كركيزة أساسية لممارسة المواطنة وتفجير ملكة الخلق والإبداع.

- يعمل على بناء دولة القانون التي تسهر على تعديل الدورة الاقتصادية بما يضمن حقوق سائر الأطراف المساهمة فيها وعلى بناء علاقات جديدة مع المجتمع بكل مكوناته، وهي علاقات لا تنفي وجود الاختلافات وتناقض المصالح في صلب المجتمع، بحيث يكون دور الدولة هو الحرص على التوفيق بين سائر الأطراف قصد دفع عجلة تنمية مستقلة متوازنة عادلة.

2- في مجال الصناعة :
- إصلاح المؤسسات الصناعية : بالحرص على انتهاج سياسة صناعية توضح الأفاق وتوسعها قصد فتح مجالات جديدة للمستثمرين وتعتمد ميزات تفاضلية ديناميكية قائمة على البرمجة الإستراتيجية وترتكز بالأساس على تكوين الكفاءات ودفع البحث العلمي والتحكم المعرفي والتكنولوجي وتكثيف العلاقات بين الأطراف والقطاعات طبقا لأهداف واضحة ولآليات فاعلة نذكر منها:

المحافظة على المؤسسات الإستراتيجية الهامة وعدم التفريط فيها.
- التشجيع على بعث المؤسسات المتوسطة والصغرى ودعمها لتحقيق قدرتها على المنافسة والتشغيل.
- دعم مؤسسات الصناعات التحويلية.
- اعتماد مقاييس عالمية في جودة المنتج حتى يتمكن من الصمود في وجه المنافسة مع التخفيض في تكلفة الإنتاج.

× تطوير البنية التحتية
× تطوير النقل الحديدي للبضائع والمسافرين
× تطوير شبكة الطرقات داخل المدن والقرى
× تطوير شبكة المسالك الفلاحية.
× دعم الاستثمار في إنجاز الطرقات السريعة.
- السياحة:

- تشجيع اللامركزية الصناعية مع دراسة مردودية الانتصاب وتخصصها في إطار خطة صناعية تهدف إلى الحد من الفوارق الجهوية لإعطاء الأولوية للمناطق الداخلة للبلاد .
- ربط تشجيع وإسناد الامتيازات بإحداث مواطن الشغل القارة والقدرة على التصدير والمحافظة على البيئة.

× دعم هذا القطاع لما يوفره من فرص شغل مباشرة وغير مباشرة ولما يوفره من موارد هامة لميزانية الدولة، وذلك بـ:

3- في مجال التجارة:
إصلاح السياسة التجارية بـ:

× تحسين جودة الخدمات
× إعطاء الأولوية المطلقة للرسكلة والتكوين المستمر لإطارات وعمال النزل.
× تطوير السياحة الثقافية و سياحة المؤتمرات
× تطوير سياحة التسوق و سياحة المعارض.
× تشجيع ودعم السياحة الداخلية.
6- في مجال البيئة :

- تنظيم مسالك التوزيع من خلال تبسيطها وتقريبها من المستهلك.
- تنظيم أساليب الرقابة الإدارية والصحية خاصة (دعم مخابر التحليل ومزيد مراقبة المواد المستوردة) ودعم الشفافية في مجال التوزيع والتجارة عموما.

من المبادئ الأساسية للتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات المحافظة على البيئة لما لها من انعكاس إيجابي على جودة حياة الإنسان حاضرا ومستقبلا وكذلك لدورها الاقتصادي والاجتماعي الواضح . لذا وجب العمل على :

- الربط بين إلغاء الدعم للمواد الاستهلاكية الأساسية (صندوق التعويض) والقدرة الشرائية للمواطنين.
- تنظيم المنافسة مع إلزامية اعتماد مقاييس في تحديد ومراقبة الكلفة وملاءمتها مع الجودة والسعر بما يحول بدون تدهور هذه القدرة .

- المحافظة على الغابات والتربة والمياه وجميع أنواع النباتات والحيوانات وذلك عن طريق الحد من الاستعمال المفرط للأسمدة الكيماوية والمبيدات التي لها انعكاسات سيئة وخطيرة على البشر وعلى الطبيعة بصفة عامة.

- الحرص على صحة وسلامة المواد الاستهلاكية جميعا وتعليبها وتكليفها ونقلها وترويجها مع ضرورة اعتماد التصنيف خاصة في الإنتاج الفلاحي والسكني .
4- في مجال المالية والجبائية :

- مقاومة التلوث بجميع أنواعه والمتأتية خاصة من المؤسسات الصناعية التي تلتجئ في غالب الأحيان إلى التخلص من مخلفاتها المضرّة بالمحيط وذلك بإلقائها في البحر وفي الأودية والأنهار وفي سائر مصادر المياه.

إصلاح السياسة المالية و الجبائية بـ :
- إعادة النظر في المنظومة الجبائية وفي توظيف الموارد العمومية طبقا للأولويات التي أسلفنا ذكرها وعبر هياكل ممثلة وحوار ديمقراطي من أجل جعل الجبائية في خدمة العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية عن طريق:

- مقاومة التصحر خاصة في مناطق جنوب البلاد ومقاومة الرعي الجائر وتخريب الغابات والأحراج.
- اعتبار البيئة قطاعا هاما ومنتجا، لذلك وجب ربطه بالتنمية الاقتصادية لأنه يخلق مواطن شغل قارة تساهم مباشرة في حل أزمة البطالة.

- مقاييس الجودة والشفافية في مجال الجبائية في مجال التوزيع والتجارة عموما.
- الربط بين إلغاء الدعم للمواد الاستهلاكية الأساسية (صندوق التعويض) والقدرة الشرائية للمواطنين.
- تنظيم المنافسة مع إلزامية اعتماد مقاييس في تحديد ومراقبة الكلفة وملاءمتها مع الجودة والسعر بما يحول بدون تدهور هذه القدرة .

- مقاومة التلوث بجميع أنواعه والمتأتية خاصة من المؤسسات الصناعية التي تلتجئ في غالب الأحيان إلى التخلص من مخلفاتها المضرّة بالمحيط وذلك بإلقائها في البحر وفي الأودية والأنهار وفي سائر مصادر المياه.

إصلاح السياسة المالية و الجبائية بـ :
- إعادة النظر في المنظومة الجبائية وفي توظيف الموارد العمومية طبقا للأولويات التي أسلفنا ذكرها وعبر هياكل ممثلة وحوار ديمقراطي من أجل جعل الجبائية في خدمة العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية عن طريق:

- مقاومة التصحر خاصة في مناطق جنوب البلاد ومقاومة الرعي الجائر وتخريب الغابات والأحراج.
- اعتبار البيئة قطاعا هاما ومنتجا، لذلك وجب ربطه بالتنمية الاقتصادية لأنه يخلق مواطن شغل قارة تساهم مباشرة في حل أزمة البطالة.

- مقاييس الجودة والشفافية في مجال الجبائية في مجال التوزيع والتجارة عموما.
- الربط بين إلغاء الدعم للمواد الاستهلاكية الأساسية (صندوق التعويض) والقدرة الشرائية للمواطنين.
- تنظيم المنافسة مع إلزامية اعتماد مقاييس في تحديد ومراقبة الكلفة وملاءمتها مع الجودة والسعر بما يحول بدون تدهور هذه القدرة .

- مقاومة التصحر خاصة في مناطق جنوب البلاد ومقاومة الرعي الجائر وتخريب الغابات والأحراج.
- اعتبار البيئة قطاعا هاما ومنتجا، لذلك وجب ربطه بالتنمية الاقتصادية لأنه يخلق مواطن شغل قارة تساهم مباشرة في حل أزمة البطالة.

إصلاح السياسة المالية و الجبائية بـ :
- إعادة النظر في المنظومة الجبائية وفي توظيف الموارد العمومية طبقا للأولويات التي أسلفنا ذكرها وعبر هياكل ممثلة وحوار ديمقراطي من أجل جعل الجبائية في خدمة العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية عن طريق:

- مقاومة التصحر خاصة في مناطق جنوب البلاد ومقاومة الرعي الجائر وتخريب الغابات والأحراج.
- اعتبار البيئة قطاعا هاما ومنتجا، لذلك وجب ربطه بالتنمية الاقتصادية لأنه يخلق مواطن شغل قارة تساهم مباشرة في حل أزمة البطالة.

- مقاييس الجودة والشفافية في مجال الجبائية في مجال التوزيع والتجارة عموما.
- الربط بين إلغاء الدعم للمواد الاستهلاكية الأساسية (صندوق التعويض) والقدرة الشرائية للمواطنين.
- تنظيم المنافسة مع إلزامية اعتماد مقاييس في تحديد ومراقبة الكلفة وملاءمتها مع الجودة والسعر بما يحول بدون تدهور هذه القدرة .

- مقاومة التصحر خاصة في مناطق جنوب البلاد ومقاومة الرعي الجائر وتخريب الغابات والأحراج.
- اعتبار البيئة قطاعا هاما ومنتجا، لذلك وجب ربطه بالتنمية الاقتصادية لأنه يخلق مواطن شغل قارة تساهم مباشرة في حل أزمة البطالة.

إصلاح السياسة المالية و الجبائية بـ :
- إعادة النظر في المنظومة الجبائية وفي توظيف الموارد العمومية طبقا للأولويات التي أسلفنا ذكرها وعبر هياكل ممثلة وحوار ديمقراطي من أجل جعل الجبائية في خدمة العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية عن طريق:

- مقاومة التصحر خاصة في مناطق جنوب البلاد ومقاومة الرعي الجائر وتخريب الغابات والأحراج.
- اعتبار البيئة قطاعا هاما ومنتجا، لذلك وجب ربطه بالتنمية الاقتصادية لأنه يخلق مواطن شغل قارة تساهم مباشرة في حل أزمة البطالة.

- مقاييس الجودة والشفافية في مجال الجبائية في مجال التوزيع والتجارة عموما.
- الربط بين إلغاء الدعم للمواد الاستهلاكية الأساسية (صندوق التعويض) والقدرة الشرائية للمواطنين.
- تنظيم المنافسة مع إلزامية اعتماد مقاييس في تحديد ومراقبة الكلفة وملاءمتها مع الجودة والسعر بما يحول بدون تدهور هذه القدرة .

- مقاومة التصحر خاصة في مناطق جنوب البلاد ومقاومة الرعي الجائر وتخريب الغابات والأحراج.
- اعتبار البيئة قطاعا هاما ومنتجا، لذلك وجب ربطه بالتنمية الاقتصادية لأنه يخلق مواطن شغل قارة تساهم مباشرة في حل أزمة البطالة.

إصلاح السياسة المالية و الجبائية بـ :
- إعادة النظر في المنظومة الجبائية وفي توظيف الموارد العمومية طبقا للأولويات التي أسلفنا ذكرها وعبر هياكل ممثلة وحوار ديمقراطي من أجل جعل الجبائية في خدمة العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية عن طريق:

- مقاومة التصحر خاصة في مناطق جنوب البلاد ومقاومة الرعي الجائر وتخريب الغابات والأحراج.
- اعتبار البيئة قطاعا هاما ومنتجا، لذلك وجب ربطه بالتنمية الاقتصادية لأنه يخلق مواطن شغل قارة تساهم مباشرة في حل أزمة البطالة.

- مقاييس الجودة والشفافية في مجال الجبائية في مجال التوزيع والتجارة عموما.
- الربط بين إلغاء الدعم للمواد الاستهلاكية الأساسية (صندوق التعويض) والقدرة الشرائية للمواطنين.
- تنظيم المنافسة مع إلزامية اعتماد مقاييس في تحديد ومراقبة الكلفة وملاءمتها مع الجودة والسعر بما يحول بدون تدهور هذه القدرة .

- مقاومة التصحر خاصة في مناطق جنوب البلاد ومقاومة الرعي الجائر وتخريب الغابات والأحراج.
- اعتبار البيئة قطاعا هاما ومنتجا، لذلك وجب ربطه بالتنمية الاقتصادية لأنه يخلق مواطن شغل قارة تساهم مباشرة في حل أزمة البطالة.

إصلاح السياسة المالية و الجبائية بـ :
- إعادة النظر في المنظومة الجبائية وفي توظيف الموارد العمومية طبقا للأولويات التي أسلفنا ذكرها وعبر هياكل ممثلة وحوار ديمقراطي من أجل جعل الجبائية في خدمة العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية عن طريق:

- مقاومة التصحر خاصة في مناطق جنوب البلاد ومقاومة الرعي الجائر وتخريب الغابات والأحراج.
- اعتبار البيئة قطاعا هاما ومنتجا، لذلك وجب ربطه بالتنمية الاقتصادية لأنه يخلق مواطن شغل قارة تساهم مباشرة في حل أزمة البطالة.

